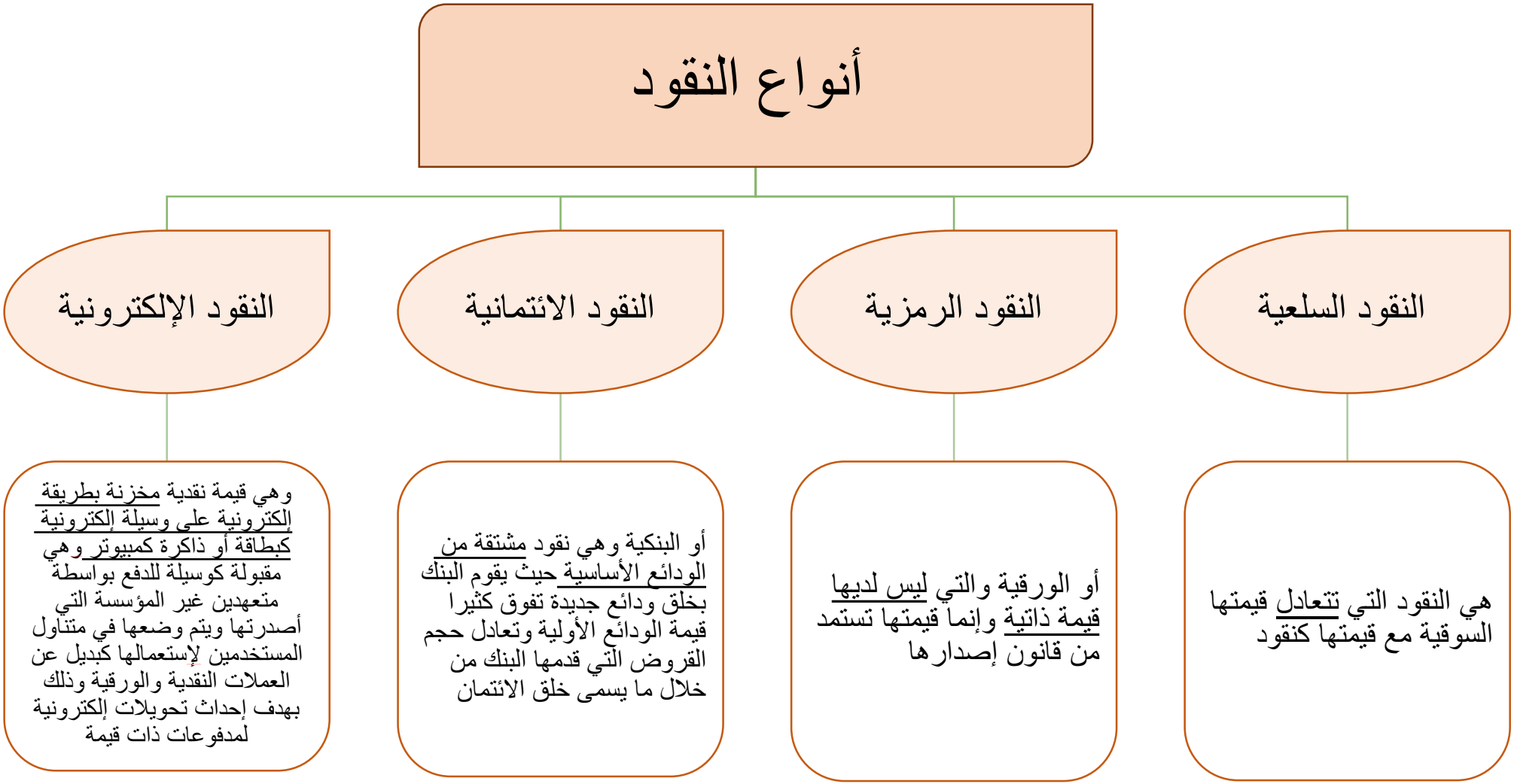
أنواع النقود
النقود السلعية
النقود الرمزية
النقود الائتمانية
النقود الإلكترونية
هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود
أو الورقية والتي ليس لديها قيمة ذاتية وإنما قيمتها تستمد من قانون إصدارها
أو البنكية وهي نقود مشتقة من الودائع الأساسية حيث يقوم البنك بخلق ودائع جديدة تفوق كثيرا قيمة الودائع الأولية وتعادل حجم القروض التي قدمها البنك من خلال ما يسمى خلق الائتمان
وهي قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر وهي مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لإستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة

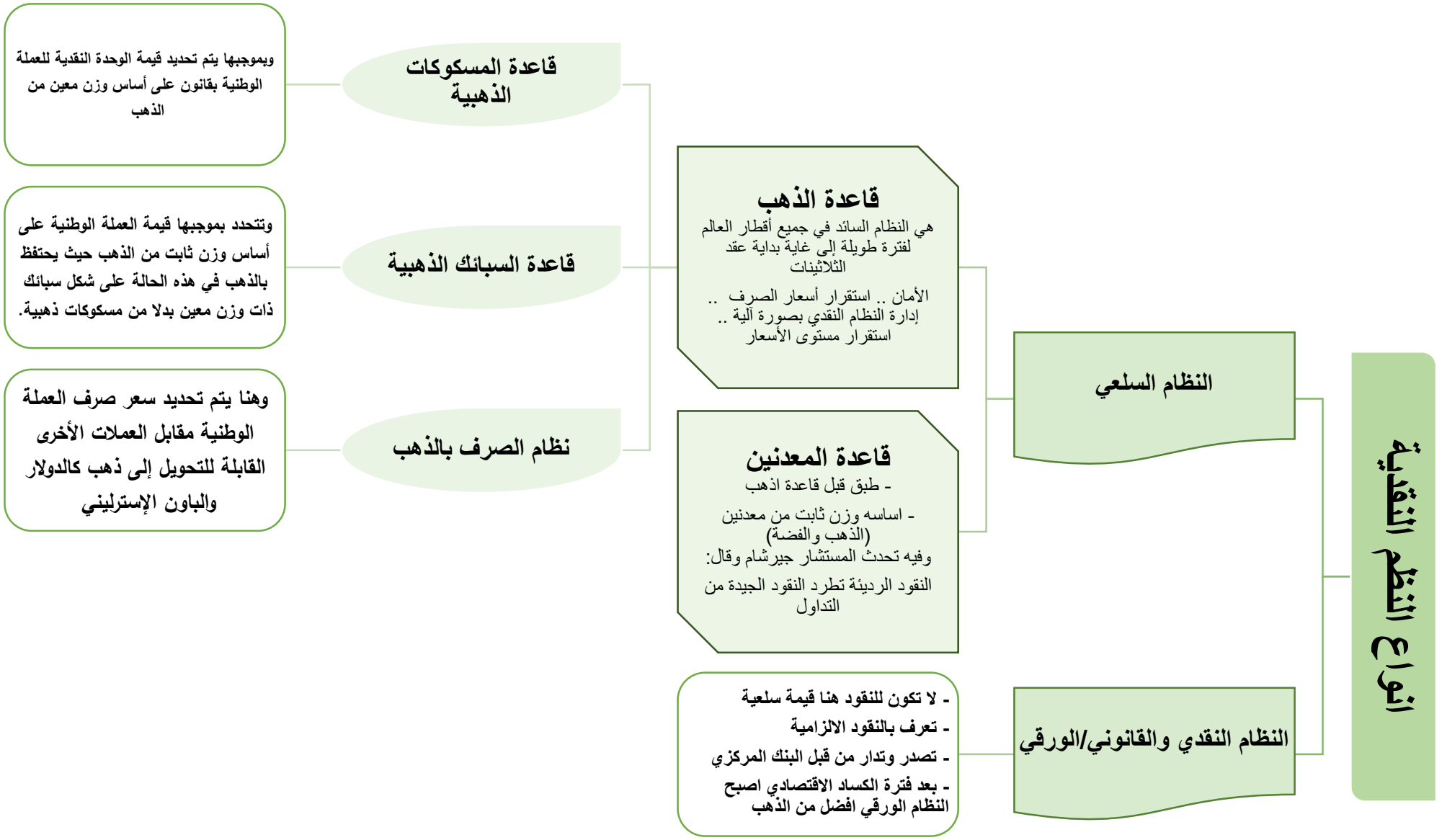
أنواع النظم النقدية
النظام السلعي
قاعدة الذهب
هي النظام السائد في جميع أقطار العالم لفترة طويلة إلى غاية بداية عقد الثلاثينات
الأمان .. استقرار أسعار الصرف .. إدارة النظام النقدي بصورة آلية .. استقرار مستوى الأسعار
قاعدة المعدنين
- طبق قبل قاعدة اذهب
- اساسه وزن ثابت من معدنين (الذهب والفضة)
وفيه تحدث المستشار جيرشام وقال:
النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول
النظام النقدي والقانوني/الورقي
- لا تكون للنقود هنا قيمة سلعية
- تعرف بالنقود الالزامية
- تصدر وتدار من قبل البنك المركزي
- بعد فترة الكساد الاقتصادي اصبح النظام الورقي افضل من الذهب
قاعدة المسكوكات الذهبية
وبموجبها يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية للعملة الوطنية بقانون على أساس وزن معين من الذهب
قاعدة السبائك الذهبية
وتتحدد بموجبها قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من الذهب حيث يحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين بدلا من مسكوكات ذهبية.
نظام الصرف بالذهب
وهنا يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى ذهب كالدولار والباون الإسترليني

نظريات الطلب على النقود
النظرية التقليدية لكمية النقود
- تعتبر اول صياغه حديثه لنظرية كمية النقود
- جاءت بهدف تفسير حالة الكساد بعد الحرب العالمية الاولى
- اهم التعديلات التي اجراها (فيشر)
--هناك فرق بين النقود القانونية والودائع المصرفية
--ابرز فكرة شرعة دوران النقودM.V=P.Y
نظرية كنز لتفضيل النقود
دافع المبادلات
تعتمد على مستوى الدخل
النفقات الضرورية اثناء الوقت الفاصل بين تسلم الدخل وانفاقها
دافع التحوط والطوارئ
تعتمد على حسب الفائدة السائد
وهي النفقات الغير منتظره وغير العادية مثل نفقات العلاج
دافع المضاربه
الاموال المحفوظة للاستفادة منها في سوق العقارات واالبورصات
نظرية بومول - توبين
يحدد الفرد مقدار طلبه على الأرصدة النقدية بمقارنة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للدينار الإضافي من طلبه على النقود
النظرية الحديثة لكمية النقود لفريدمان
يري فريدمان أن دالة الطلب على النقود تكون أكثر استقرارا خلال الدورات الاقتصادية عما صورتها نظرية كينز ، والسبب في استقرار دالة فريدمان للطلب على النقود هو اعتماد الطلب على النقود في دالته على الدخل الدائم بدلا عن الدخل الجاري في دالة كينز .

التضخم

البسيط

هنا يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة تتراوح بين ٢ و٣ في المائة سنويا، **وهو من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة، كما يعتبر محفزا للاستثمار**

حيث يحافظ على إستقرار التكاليف في حدود مقبولة ومتوقعة ، ويخفض من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات الإستثمارية .

الزاحف

التضخم الزاحف هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار **بنسبة قليلة شهريا**، بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة قد تصل إلى ١٠ في المائة سنويا.

الحقيقي

في حالة التضخم الحقيقي ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة تتراوح بين ١٠ و١٥بالمائة ويعزى هذا النوع من التضخم إلى **زيادة الطلب الكلي** بصورة مستمرة مما يشكل تحديا كبيرا لمخططي السياستين النقدية والمالية حيث يعملون على زيادة معدل الفائدة وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الإنفاق للحد من ارتفاع الأسعار .

المكبوت

يقصد بالتضخم المكبوت حالة من التضخم غير المنظور، تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات، حيث تعمل **الحكومات** على تعطيل قوى السوق، وإعلان أسعار حكومية مثبتة، مما ينتج عنها هذا النوع من التضخم.

المفرط

يعتبر التضخم المفرط من أسوء أنواع التضخم، حيث **يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة**، فيزيد معدل التضخم إلى ما فوق ١٠٠ بالمائة سنويا، حيث يحدث هذا النوع من التضخم في حالات الحروب و الأزمات الكبرى.

مواجهة التضخم بالسياسات الاقتصادية
السياسة النقدية
الأدوات الكمية
أ- سياسة السوق المفتوحة:
يقصد بها بما تدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترٍ للأوراق المالية (الحكومية) بهدف التأثير على حجم الائتمان وبالتالي التأثير على مستوى الأسعار ومن ثم في معدلات التضخم.
ب- سعر إعادة الخصم:
هو سعر الفائدة الذي على أساسه يقوم البنك المركزي بخص الأوراق المالية لصالح البنوك التجارية. وهناك سعر الفائدة على القروض لليلة واحدة، و هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل منح القروض قصيرة الأجل للبنوك التجارية.
ج – نسبة الاحتياطي القانوني:
يفرض البنك الركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع عملائها لديه، حفاظاً على سلامة الجهاز المصرفي ودعماً لثقة الجمهور فيه. زيادته تحد من قدرة البنوك على الاقراض، ومن قدرتها على خلق النقود.
الأدوات النوعية
أ- الترشيد الائتماني:
عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تقوم البنوك المركزية بتحديد حجوم التسهيلات الائتمانية التي يسمح للبنوك منحها، وتعيين شروط منحها من حيث مدد الاستحقاق وتوزيعها القطاعي.
أما في الفترات التي يتفاقم فيها التضخم تقدم لدولة على وضع سياسة تأطيرية قصريه بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض طوال مدة معينة. وعادة ما تكون سياسة ترشيد الائتمان جزء من اجراءات اقتصادية أوسع تتسم بتقليص الانفاق العام وتشجيع الادخارات.
ب - سياسة التدخل المباشر:
فهي تتلخص في فرض البنك المكزي لأسعار الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية وتجميد البنك المركزي لجزء من ودائع البنوك التجارية وأرصدتها النقدية علاوة على نسبة الاحتياطي القانوني رغبة من البنك المركزي في تغيير نسبة الائتمان والقروض الممنوحة.
ج – الإقناع الأدبي:
وهو أسلوب متبع لدى الكثير من البلدان حيث يقوم البنك المركزي بالتوجه بصورة غير رسمية إلى البنوك التجارية والطلب منها بالتوسع الائتماني في فترات الركود، والتقليل من منح التسهيلات خلال فترات الرواج المصحوب بالتضخم.
يتم اللجوء إليها مع أو عوضاً عن الأدوات الكمية، خاصة في الأوقات التي لا يحبذ البنك المركزي فيها التأثير على أسعار الفائدة وتكلفة الاقتراض

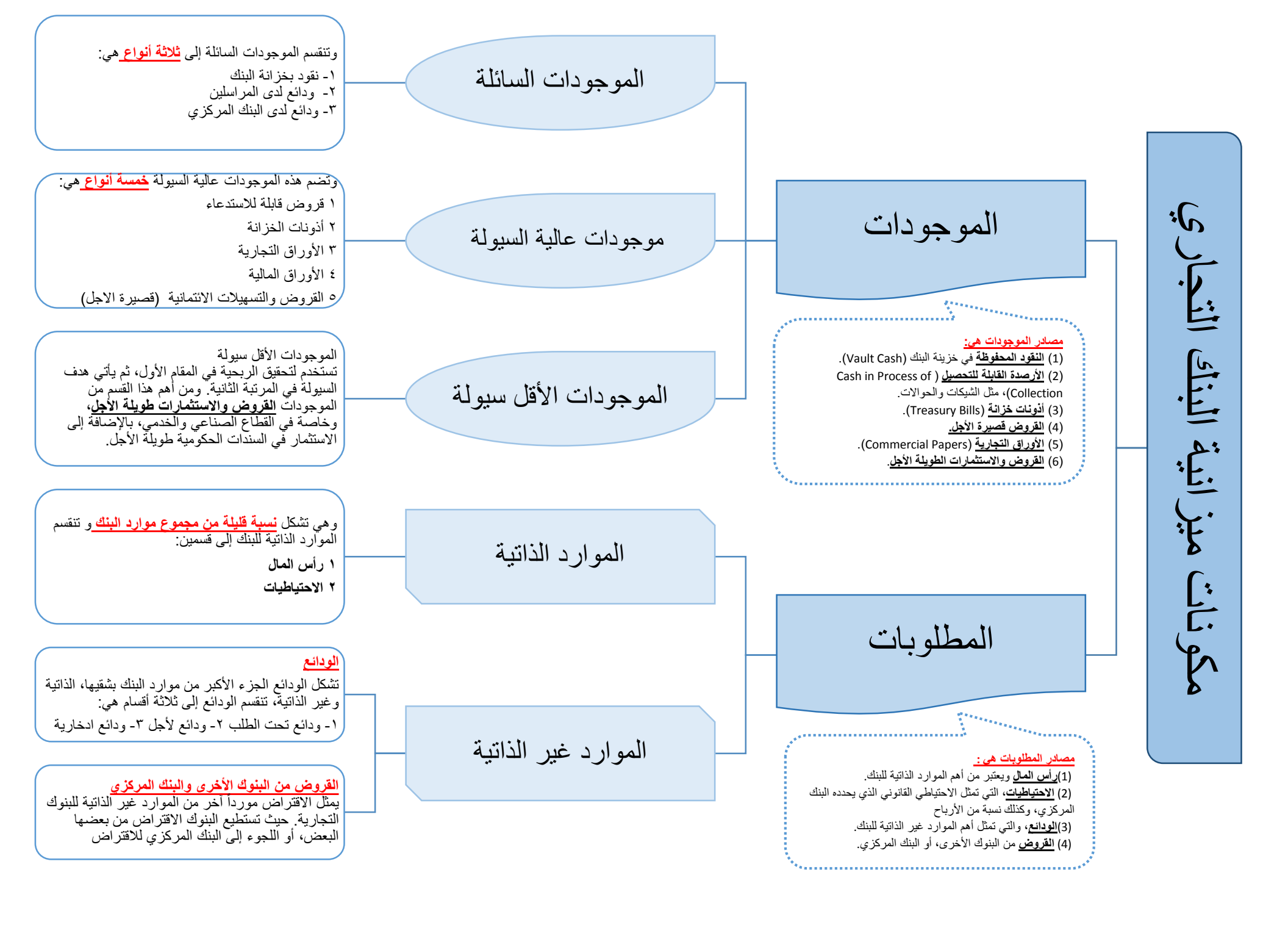
مكونات ميزانية البنك التجاري
الموجودات
مصادر الموجودات هي:
(1) النقود المحفوظة في خزينة البنك (Vault Cash).
(2) الأرصدة القابلة للتحصيل (Cash in Process of Collection)، مثل الشيكات والحوالات.
(3) أذونات خزانة (Treasury Bills).
(4) القروض قصيرة الأجل.
(5) الأوراق التجارية (Commercial Papers).
(6) القروض والاستثمارات الطويلة الأجل.
المطلوبات
مصادر المطلوبات هي :
(1)رأس المال ويعتبر من أهم الموارد الذاتية للبنك.
(2) الاحتياطيات، التي تمثل الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي، وكذلك نسبة من الأرباح
(3)الودائع، والتي تمثل أهم الموارد غير الذاتية للبنك.
(4) القروض من البنوك الأخرى، أو البنك المركزي.
الموجودات السائلة
وتنقسم الموجودات السائلة إلى ثلاثة أنواع هي:
١- نقود بخزانة البنك
٢- ودائع لدى المراسلين
٣- ودائع لدى البنك المركزي
موجودات عالية السيولة
وتضم هذه الموجودات عالية السيولة خمسة أنواع هي:
١ قروض قابلة للاستدعاء
٢ أذونات الخزانة
٣ الأوراق التجارية
٤ الأوراق المالية
٥ القروض والتسهيلات الائتمانية (قصيرة الاجل)
الموجودات الأقل سيولة
الموجودات الأقل سيولة تستخدم لتحقيق الربحية في المقام الأول، ثم يأتي هدف السيولة في المرتبة الثانية. ومن أهم هذا القسم من الموجودات القروض والاستثمارات طويلة الأجل، وخاصة في القطاع الصناعي والخدمي، بالإضافة إلى الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل.
الموارد الذاتية
وهي تشكل نسبة قليلة من مجموع موارد البنك و تنقسم الموارد الذاتية للبنك إلى قسمين:
١ رأس المال
٢ الاحتياطيات
الموارد غير الذاتية
الودائع
تشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنك بشقيها، الذاتية وغير الذاتية، تنقسم الودائع إلى ثلاثة أقسام هي:
١- ودائع تحت الطلب ٢- ودائع لأجل ٣- ودائع ادخارية
القروض من البنوك الأخرى والبنك المركزي
يمثل الاقتراض مورداً آخر من الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك الاقتراض من بعضها البعض، أو اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض

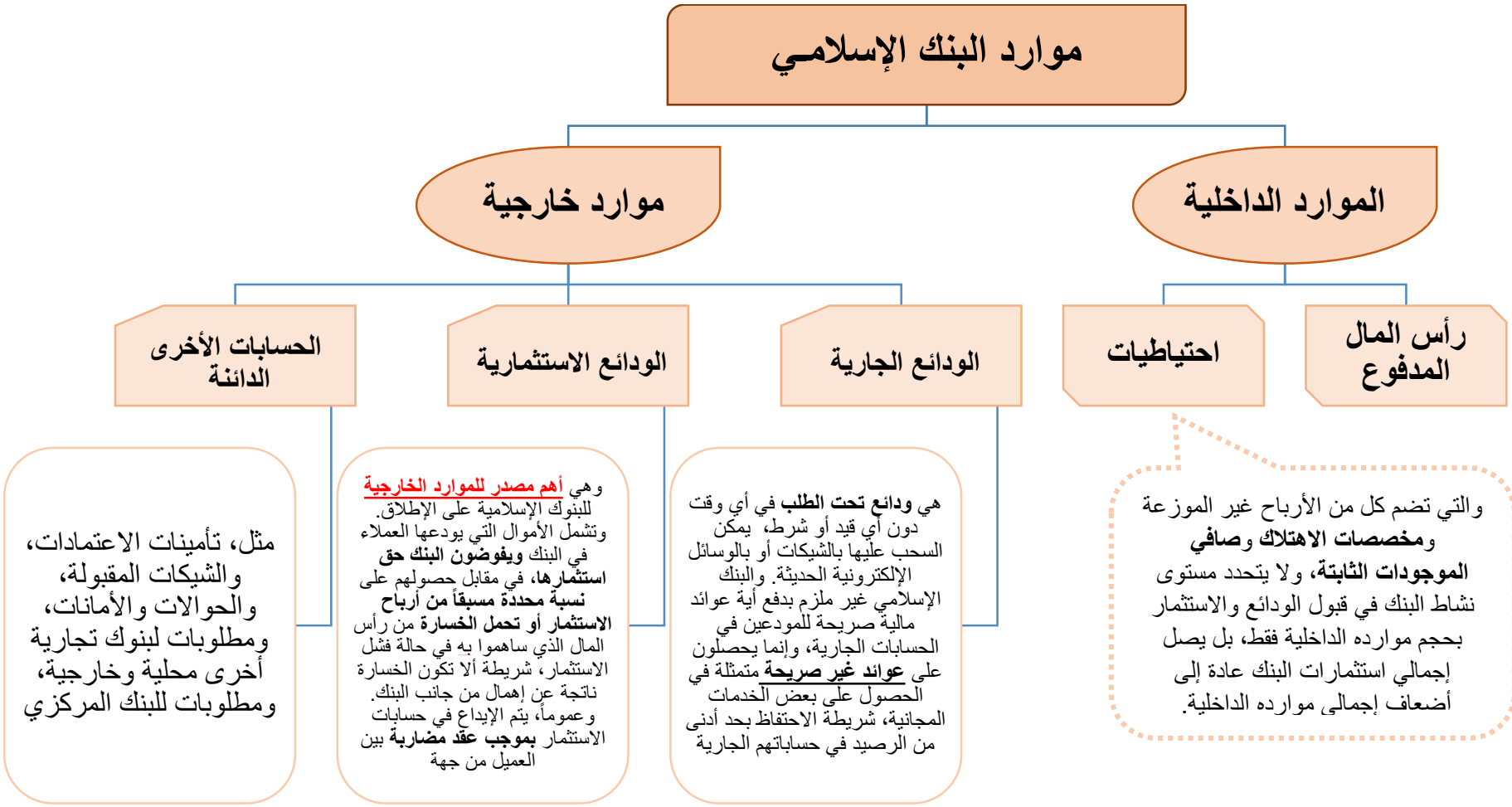
موارد البنك الإسلامي
الموارد الداخلية
موارد خارجية
رأس المال المدفوع
احتياطيات
والتي تضم كل من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الاهتلاك وصافي الموجودات الثابتة، ولا يتحدد مستوى نشاط البنك في قبول الودائع والاستثمار بحجم موارده الداخلية فقط، بل يصل إجمالي استثمارات البنك عادة إلى أضعاف إجمالي موارده الداخلية.
الودائع الجارية
هي ودائع تحت الطلب في أي وقت دون أي قيد أو شرط، يمكن السحب عليها بالشيكات أو بالوسائل الإلكترونية الحديثة. والبنك الإسلامي غير ملزم بدفع أية عوائد مالية صريحة للمودعين في الحسابات الجارية، وإنما يحصلون على عوائد غير صريحة متمثلة في الحصول على بعض الخدمات المجانية، شريطة الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد في حساباتهم الجارية
الودائع الاستثمارية
وهي أهم مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الإطلاق. وتشمل الأموال التي يودعها العملاء في البنك ويفوضون البنك حق استثمارها، في مقابل حصولهم على نسبة محددة مسبقاً من أرباح الاستثمار أو تحمل الخسارة من رأس المال الذي ساهموا به في حالة فشل الاستثمار، شريطة ألا تكون الخسارة ناتجة عن إهمال من جانب البنك. وعموماً، يتم الإيداع في حسابات الاستثمار بموجب عقد مضاربة بين العميل من جهة
الحسابات الأخرى الدائنة
مثل، تأمينات الاعتمادات، والشيكات المقبولة، والحوالات والأمانات، ومطلوبات لبنوك تجارية أخرى محلية وخارجية، ومطلوبات للبنك المركزي

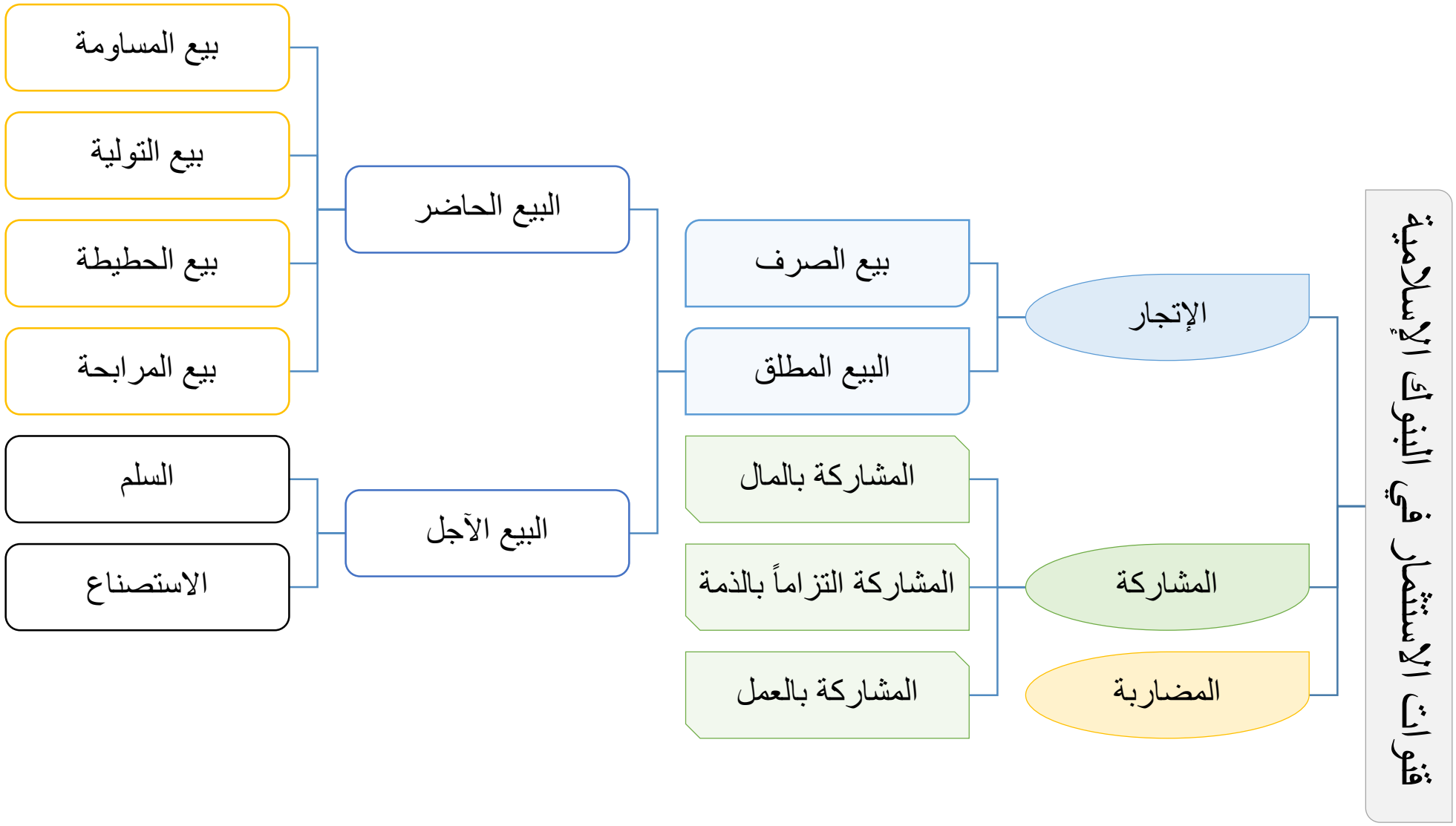
صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية
الإتجار
المشاركة
المضاربة
بيع الصرف
البيع المطلق
المشاركة بالمال
المشاركة التزاماً بالذمة
المشاركة بالعمل
البيع الحاضر
البيع الآجل
بيع المساومة
بيع التولية
بيع الحطيطة
بيع المرابحة
السلم
الاستصناع

وظائف البنك المركزي

1- بنك الحكومة

يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية، كما يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية على المستويين المحلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات). وكوكيل عن الحكومة، يقوم البنك المركزي بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية، وإليه تحال الإيرادات والضرائب والرسوم الحكومية من المدفوعات الأخرى لحساب الحكومة.

ويعتبر البنك المركزي المستشار الاقتصادي للحكومة، فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة، والسياسة النقدية بوجه خاص. كذلك، يعتبر البنك المركزي المسؤول عن إدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية وغيرها.

2- إصدار العملة الوطنية

يعتبر البنك المركزي السلطة الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية، وكذلك تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى. وبه تناط مسؤولية المحافظة على استقرار صرف العملة. والجدير بالذكر أن إصدار العملة لا يقتصر على طباعتها و سكها

3- بنك البنوك

لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية، لذا يطلق عليه بنك البنوك. وذلك لأسباب ثلاثة هي :

أولاً: يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية

ثانياً: يعد الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية في أوقات الطوارئ.

ثالثاً: يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية. أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ بها، وذلك عن طريق عملية التحويل من حساب البنك مدين إلى حساب البنك دائن، ويستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوظيفة متابعة ضبط السيولة المتوفرة للبنوك التجارية بصورة مستمرة حسب قيمة الأصول التي تحتفظ بها.

4- إدارة عرض النقد

يعتبر التحكم في عرض النقد في الاقتصاد الوطني من أهم مهام البنك المركزي، حيث يتم التحكم في عرض النقود من خلال الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية، بما ينسجم وأولويات السياسة النقدية للدولة. ومن أهم أهداف الرقابة على الائتمان هو تقليل الآثار السلبية للدورات الاقتصادية على مستوى التوظف، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويستطيع البنك المركزي السيطرة على نمو عرض النقد من خلال أدوات السياسة النقدية التي تحدثنا عنها في السابق، وفي مقدمة هذه الأدوات تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي، التي يجب على البنوك التجارية المحافظة عليها، وسعر إغادة الخصم و عمليات السوق المفتوحة.

5- ضبط عمل المؤسسات المالية

يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- **أولاً: حماية الأموال العامة**، وخاصة الودائع الشخصية، وذلك لتدعيم ثقة الجمهور في النظام المالي.
- **ثانياً: توفير الفرص المتكافئة** للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.
- **ثالثاً: تنظيم عملية خلق النقود** باعتبارها من أهم معالم النظم النقدية.
- **رابعاً: تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظ بالاهتمام الكافي** من قبل المؤسسات المالية، مثل صغار المزارعين وصغار المستثمرين، والراغبين في شراء المساكن لأول مرة وغيرهم.
- **خامساً: إدارة إصدار أدوات الدين العام** كأذونات الخزانة والسندات الحكومية.

6- التأمين على الودائع

تم إنشاء أول مؤسسة فدرالية لتأمين الودائع في الولايات المتحدة في سنة 1934 بعد حدوث أسوأ سلسلة من الافلاسات شهدتها البنوك في التاريخ الأمريكي، وذلك بإنشاء صناديق التأمين على الودائع من أجل تحقيق هدفين هما :

أولاً: حماية مدخرات صغار المودعين،

ثانياً : تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي

من خلال الحد من الأزمات المصرفية الناتجة عن اندفاع المودعين بسحب ودائعهم من البنوك التجارية، وبالتالي التسبب في حدوث نقص خطير في السيولة..

رأينا كيف يؤثر عدم التكافؤ المعلوماتي من خلال كل من الاختيار السيئ والمجازفة ألا أخلاقية إلى تدني كفاءة النظام المصرفي. ومنه توجب معرفة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي تنظيم العمل المصرفي التي تهدف في النهاية إلى تأمين سلامة النظام المصرفي و رفع كفاءة أداءه، من خلال **إيجاد الحلول** لمشكلتي الاختيار السيئ والمجازفة ألا أخلاقية.

إجراءات تنظيم العمل المصرفي

- أولا: الشبكة الحكومية للسلامة
  - تأمين الودائع
  - الدعم المالي
- ثانيا : ضوابط على الأصول و رأسمال
- ثالثا: الترخيص والملاءة
- رابعا: متطلبات الإفصاح
- خامسا: الإجراءات الفورية للتصحيح

أهم مسببات\معالم الأزمات المالية والمصرفية

1- ارتفاع معدلات الفائدة

2- زيادة عدم التيقن

3- تدهور القيمة الصافية

4- انهيار سوق الأسهم

النقود والبنوك في المعاملات

1- أسواق الصرف تعرف أسواق الصرف على أنها أسوق يتم فيها التبادل في العملات المتداولة عالمياً. وليس لسوق الصرف العالمي من وجود مكاني أو زماني محدد، وإنما يتحقق وجوده بتعامل مجموعة من البنوك في شراء وبيع العملات يومياً وعلى مدار ساعات الليل والنهار، ويتسع نطاق هذه المعاملات ليشمل جميع أرجاء العالم، **2- النظم النقدية الدولية** 1- نظام سعر الصرف الثابت 2- نظام سعر الصرف المعوم	**أهم الأطراف المشاركة في سوق الصرف الأجنبي:**	**1- البنوك التجارية** لمختلف الدول نائبة عن عملائها من المستوردين والمصدرين، والراغبين في الدراسة أو السياحة أو العلاج وغيره من الخدمات بالخارج **2- البنوك المركزية** للدول بغرض استثمار احتياطاتها النقدية من العملات الأجنبية، أو قيامها بعمليات لشراء وبيع العملات الأجنبية في بعض الحالات بهدف حماية عملتها أو المحافظة على استقرار سعر صرفها بالعملات الأخرى. **3- المضاربون** أفراداً ومؤسسات، الذين يشترون العملات أو ينقلون أرصدتهم من عملة إلى أخرى بغية تحقيق الأرباح من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.
	محددات الطلب على العملة	الطلب على العملة الأجنبية طلب مشتق من طلب الأفراد على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية. والطلب على أي سلعة يعتمد على الدخل وسعر السلعة وسعر السلعة البديلة والتوقعات و الأذواق. وبدائل الواردات من السلع والأصول المالية، هي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات والأصول المالية المعروضة محلياً. والعلاقة بين سعر صرف الين والكمية المطلوبة عالمياً منه علاقة عكسية
	محددات عرض العملة	يتولد عرض الين الياباني عن رغبة المستوردين والمستثمرين اليابانيون في استيراد السلع والخدمات أو الأصول المالية الأجنبية. حيث يسعى المستوردون والمستثمرون في هذه الحالة إلى بيع الين أي زيادة الكمية المعروضة منه، وشراء العملات الأجنبية أي زيادة طلبهم عليها لسداد قيمة وارداتهم من السلع والخدمات أو الأصول المالية.
	آليات تحديد سعر صرف	**أ- تحديد سعر الصرف بقوى السوق** تعد سوق الصرف العالمي، كما أشرنا مسبقاً سوقاً للمنافسة التامة، حيث العدد الكبير من المتعاملين، وتجانس السلع المتداولة، وحرية الخروج والدخول، وتوفر المعلومات بذات القدر للمتعاملين في سوق الصرف. تحت هذه الظروف تتحدد أسعار صرف العملات المتداولة عالمياً بتفاعل قوى العرض والطلب، تماماً كما تتحدد أسعار السلع المختلفة تحت ظروف المنافسة
		ب- تحديد سعر الصرف بتدخل البنك المركزي وعلاوة على ذلك، نجد أن حركة أسعار الصرف محكومة أيضاً بالنظام النقدي العالمي السائد، وما تمليه الاتفاقيات الدولية من تثبيت أو تعويم لأسعار صرف العملات، من خلال الدور الذي تقوم به البنوك المركزية من أجل التحكم في أسعار صرف عملات بلدانها. وعادة ما تلجأ البنوك المركزية إلى طريقتين للتحكم في سعر الصرف هما : 1- التدخل المباشر 2- التدخل غير المباشر
أنواع البنوك الدولية		**أ- البنوك المراسلة** تعتبر البنوك المراسلة (Correspondent Banks) من أقدم أنواع البنوك. وتشمل الخدمات التي تقدمها هذه البنوك على **الاعتمادات المستندية، والحوالات،** واستلام وتسليم الأموال، وتنفيذ عمليات الاستثمار الأجنبي وغيرها. هذا بالإضافة إلى العديد من الخدمات المالية الدولية الأخرى التي تقدمها هذه البنوك إلى عملائها.
		ب- مكاتب التمثيل لما كانت البنوك الدولية تعير اهتماما كبيرا لمسألة رصانة ومرونة وضعها المالي، فإن عددا كبيرا منها قد سعي إلى تبني ترتيبات تضمن كفاءة عملياتها وذلك بإنشاء ما يسمى بمكاتب التمثيل (Representative Offices) التي **ليس لها صلاحيات واسعة**، حيث أنها لا تتمكن من قبول الودائع، أو تقديم القروض، أو قبول الحوالات وتحويل الأموال.
		ج- بنوك الأفشور **هناك بعض البنوك التي لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي في القطر الذي تتواجد فيه**، حيث تنحصر أعمالها في عمليات التمويل الدولي. ويطلق على هذه البنوك بنوك الأفشور (Offshore Banks). حيث تستفيد هذه البنوك من إمكانية القيام بالاتصالات الفورية مع الأسواق النقدية الدولية بأوقاتها الزمنية المتباينة، إضافة إلى مزايا انخفاض نسب الضرائب، أو عدم وجودها في الأقطار التي تتواجد فيها هذه البنوك.
		د- فروع البنوك الأجنبية **قامت البنوك في الأقطار المتقدمة بتأسيس ما يسمى بالبنوك الأجنبية التابعة (Foreign Subsidiary Banks). وتكون هذه البنوك مملوكة بصورة كلية أو جزئية من قبل البنك الرئيس (Parent Bank).** وتتمتع هذه البنوك بميزة مهمة هي أنها تظهر أمام عملائها في الدول المضيفة بصفة محلية (Local Identity) حيث تكون عادة الإدارة محلية ولها القدرة على جذب العملاء المحليين بحكم إمكاناتها المتقدمة وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفية.

المخاطر في نظام المدفوعات

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة (Liquidity Risk) من احتمال تأخر أو عدم سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها، مما قد يتسبب في تعريض سيولة البنك للإرباك، إلى أن يتم وصول الأموال مستحقة الدفع في وقت لاحق **ويمثل نظام تسوية المدفوعات بين البنوك** والأنظمة الأخرى التي تعتمد على أنظمة الاتصالات الإلكترونية **الحل المثالي لمعالجة مخاطر السيولة** التي كانت تخضع في الماضي إلى سوء الأحوال الجوية وتعرض المركبات والقطارات التي كانت تنقل الأموال من مدينة لأخرى للسرقة وحوادث الطرق.

مخاطر الائتمان

تتم تسوية العديد من المبادلات بواسطة الائتمان (بالقروض). فمثلاً إذا قمت بطلب شراء سلعة معينة من إحدى الشركات بواسطة البريد، وذلك بإرسال شيك بقيمة السلعة لحساب الشركة المعينة، فإنك في الواقع قد منحت ائتماناً لتلك الشركة إلى حين استلامك للسلعة التي طلبتها. إلا أن هذا النوع من الائتمان قد يتسبب في خلق مخاطر معينة لأحد طرفي المبادلة، يطلق عليها مخاطر الائتمان (Credit Risk)

ويصنف الاقتصاديون هذه المخاطر إلى نوعي:

مخاطر سوقية
(Market Risks)
ناتجة عن عدم سداد الدين بسبب إفلاس المدين،

ومخاطر تسليم السلعة
(Delivery Risks)
الناتجة عن عدم وصول السلعة إلى المشتري في الزمان والمكان المحدد في عقد الشراء.

مخاطر نظام المدفوعات

ترتبط المؤسسات المالية ببعضها البعض بشبكة اتصالات إلكترونية تمكنها من تسوية المدفوعات فيما بينها، من خلال ما يطلق عليه المقاصة الإلكترونية.

وبالتالي فإن إلحاق الضرر بمصداقية نظام المدفوعات ومن ثم حدوث مشكلة سيولة لبعض البنوك وربما خسائر للبعض الآخر. لذلك، فإن هناك ما يبرر ضرورة وجود البنك المركزي لمساعدة البنوك التجارية والحيلولة دون حدوث مثل هذه المشكلات التي قد تهز الثقة في النظام المصرفي ككل، وذلك من خلال ممارسة دوره المهم كملاذ أخير للإقراض
(Lender Of Last Resort)
لإنقاذ المؤسسات المصرفية التي قد تتعرض لمشكلة السيولة